محضر الجلسة الحادية والثلاثون

(اليوم الثالث)

(الموازنة اليوم الثالث)

من الدورة غير العادية لمجلس النواب السابع عشر المنعقدة يوم الأحد الواقع في 7/شعبان/ 1434 هجرية, الموافق 2013/6/16 ميلادية

السيد خميس عطية: بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً معالي الرئيس.

معالي الرئيس الأكرم,, حضرات الزملاء والزميلات الأكارم.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

لست مغرما بلغة الأرقام, لذلك لن أناقش في هذه العجالة أرقام العجز في الموازنة العامة للدولة وأسباب هذا العجز والمديونية وأسباب زيادة المديونية التي بلغت أرقاما قياسية تهدد الاقتصاد الوطني, وأصبح كل مواطن مديون بفعل هذه السياسية الاقتصادية التي زادت طيلة السنوات الماضية, وبفعل الفساد الذي استشرى في بعض المؤسسات وغياب سياسية المسائلة والمحاسبة, إضافة إلى غياب الشفافية عن قرارنا الاقتصادي.

معالي الرئيس وأنا أتفحص السياسة الاقتصادية لهذه الحكومة والتصريحات لرئيس الوزراء أو الوزراء, أجد أن هذه الحكومة أتخذت قرارها القاضي بأن يكون جيب المواطن الغلبان هو الحل لديها لمواجهة العجز في الموازنة, لذلك فإن الحكومة قررت قبل الانتخابات النيابية رفع أسعار المحروقات, وكلنا يعلم ما حدث من تفاعلات شعبية واقتصادية وأمنية إضافة إلى زيادة العبء على المواطنين الذين تآكلت مداخليهم بفعل ارتفاع الأسعار الذين تآكلت مداخيلهم بفعل ارتفاع الأسعار جراء السياسة الاقتصادية لهذه الحكومة. لكن بظني سيكون قرار رفع أسعار الكهرباء أكثر خطورة على الوضع الاقتصادي للبلاد, بل انه سيزيد من معاناة المواطنين. لذلك أعلن من تحت هذه القبة رفضي ومعارضتي لتوجه الحكومة برفع أسعار الكهرباء, بل إنني أحذر الحكومة من أي مساس بأسعار الكهرباء لأن ذلك سيؤدي إلى تداعيات اقتصادية واجتماعية وسياسية خطيرة, بل سيؤدي إلى فقدان المواطن لثقته بالدولة ومؤسساتها لأن أسعار السلع سترتفع بمجرد رفع أسعار الكهرباء لأن كل شيء مرتبط بالكهرباء, وسيدفع المواطن مره أخرى من قوت عياله هذا إذا بقي لديه أموال ليشتري لأبنائه

الطعام، ثمناً غاليا جراء السياسيات الاقتصادية للحكومات المتعاقبة التي اعتمدت على وصفات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الذي يتعامل وفق أرقام صماء بعيدا عن دور الدولة الاجتماعي.

معالي الرئيس,, الزميلات والزملاء الأكارم.

أطالب من تحت هذه القبة وبموقف نيابي واضح:

أولاً: رفض وصفات صندوق النقد الدولي والإعلان صراحة لهذه الهيئات الدولية التي تعتبر أداة اقتصادية للاستعمار ولكن بشكل مختلف عما في السابق.

ثانياً: رفض أي قرار للحكومة برفع أسعار الكهرباء.

معالي الرئيس,, القضية الخطيرة التي لا يمكن إغفالها ونحن نناقش السياسات الاقتصادية هي التطورات الجدية على الساحة السورية، خاصة عقب إعلان الولايات المتحدة الأمريكية تسليح المعارضة السورية، وما سيعقب هذا الإعلان من تداعيات قد تؤدي إلى ضراوة في الحرب الدائرة هناك, وما سيلحق الإقليم من تأثيرات ونحن منها إذا ما تدخلت الدول الغربية أو أصبحت سوريا حرباً بالوكالة بين الغرب الداعم للمعارضة وروسيا وإيران وحزب الله الداعمين لنظام بشار الأسد. وهنا فإن سوريا تتذمر بأكملها. والله إن ما يجري في سوريا يحزننا, بل يبكينا كل لحظة بفعل سياسات الأسد الفاشية التي أوصلت الأمور إلى ما هي عليه وسمحت للأجنبي بالتدخل.

معالي الرئيس,, التطورات متسارعة بالقرب من حدودنا الشمالية, فالساحة السورية مرشحة لحروب كبرى سواء بتدخل أمريكي مباشر أو حروب بالوكالة. لذلك أريد أن اطرح جملة من الأسئلة عن تأثيرات هذه الأزمة السورية وتداعياتها علينا في ظل اشتداد الصراع الدائر في سوريا, فالتأثيرات ستكون سياسية وأمنية, واقتصادية وهل أعدت الحكومة خطة في موازنتها لهذا التطور الخطير على الجبهة السورية ؟

وكيف ستواجه الحكومة التداعيات والتأثيرات الاقتصادية لتطوير النزاع هناك، سواء ارتفاع أو تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين إلى الأردن مما سيدخلنا في صلب الأزمة؟. اعتقد انه يجب على الحكومة أن تقدم خطة اقتصادية متكاملة للتعامل مع تطور الموقف على الجبهة السورية, لأنه من غير المنطق أن تقدم حكومتنا للمجلس موازنة عادية في ظل ظروف خطيرة تمر بها المنطقة وحرب دائرة في سوريا لا يعلم إلا الله كيف ستكون الأمور والعواقب والتأثيرات لهذه الحرب التي قد تتسع.

لذلك أطالب الحكومة أن تقدم لنا خطة طارئة للتعامل مع تأثيرات الأزمة في سوريا على الاقتصاد الأردني قبل التصويت على هذه الموازنة التي تغفل ما يجري بالقرب من حدودنا الشمالية والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.